ما بعده من ارادة الحقيقة فيلزم من انتفاء ان يكون احد ما زيدا او غيره ابا لابن زيد انتفاء ابن
زيد ووجه ذلك انه يلزم من وجود اب لابن زيد وجود ابن زيد وانتفاء الملزوم بجميع
افراده يستلزم انتفاء اللازم وقد انتفى هنا الملزوم بجميع افراده فيلزم انتفاء
اللازم وهو ابن زيد ووجه كون الملزوم قد انتفى هنا بجميع افراده ان نفي ابوة احد
لابن زيد مبني على عدم ابن زيد فهو نفي لابوة احد ما له لا على ثبوته حتى يكون المنفي
ابوة احد غير زيد له فلا يكون الملزوم منتفيا بجميع افراده فلا يلزم انتفاء اللازم
والثاني اعني ليس احد مثلا لمثل بكر يفيد بناء على الظاهر من ان نفي مماثلة احد لمثل
بكر مبني على وجود مثل بكر انتفاء ان يكون احد غير بكر مثلا لمثل بكر لان وجود مثل
بكر وتحققه لا يمكن بدون تحقق مماثلة بكر لمثله فهو على البناء على الظاهر ليس اخبارا
بمعلوم كالاول حتى يحتاج لغرض من الاغراض فيحمل على ما ذكر ولا ياتي على هذا انه يكون
كناية عن انتفاء مماثلة احد ما لبكر لا بطريق اعتبار انه يلزم من وجود المثل وجود مثل
المثل وانتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم ولا بطريق ان حكم المثلين واحد والا
لم يكونا مثلين فيقال ما ثبت لاحد المثلين يثبت للاخر وهذا احد مثلين وقد ثبت
لصاحبه ان لا يماثله احد ما بكرا او غيره فيثبت له الا انه لا يماثله احدما لانه يرد
على الطريق الاولى انه وان لزم من وجود مثل ولو واحد لبكر وجود مثل مثل بكر ولو
نفس بكر ليس بكر مما دخل عليه النفي كما علم بالدليل حتى يكون مثل المثل الذي هو
بكر منفيا فليس هنا ما يفيد انتفاء مثل المثل الذي يلزم من وجود مثل واحد حتى يلزم
من انتفائه انتفاء ملزومه وهو لا يصح قولنا على سبيل الحقيقة في بكر الذي له مثل
واحد ليس لمثل بكر مثل ويكون انتفاء مثل المثل فيه مكذبا لما يستفاد من وجود
المثل وانما هنا ما يفيد انتفاء مثل مثل بكر الذي هو غير بكر وليس وجوده كما لا يخفى
ويرد على الطريق الثانية ان ما ثبت لاحد المثلين الذي هو مثل بكر هو عدم كون
احد غير احد المثلين الاخر الذي هو بكر مثلا له كما علم وجهه مما مر انه كنت
تقول ان الذي يثبت للاخر الذي هو بكر هو عدم كون احد غير بكر مثلا له كان

فاسدا

١٣

فاسدا اذ لا معنى لكون بكر مثلا لنفسه على ان ذلك ليس هو المطلوب بالكناية وفي
القول بان هذا هو نظير ما ثبت لاحدهما من التعسف ما لا يخفى وان انصفت وقلت
الذي يثبت للاخر الذي هو بكر هو عدم كون احد غير المثل الذي اضيف له مثلا
له لم يثبت المقصود من ان في الكلام كناية عن احد ما وبالجملة اذا تذكرت ما هو فرض
الكلام من ان نفي مماثلة احد لمثل بكر مبني على وجود مثل لبكر فلت كيف يثبت انه
لا يماثله احد ما بطريق ان ما ثبت لاحد المثلين يثبت للاخر وهذا احد مثلين قد
ثبت لصاحبه انه لا يماثله احد ما فيثبت له انه لا يماثله احد ما لا يخفى على احد فساد
هذا كله فان قامت قرينة على خلاف الظاهر وان نفي مماثلة احد لمثل بكر مبنيا على عدم
مثل بكر عمل بها ثم ان قامت قرينة على ان المتكلم مع البناء على عدمه اعتبر فرض وجوده
كان مفاد الكلام ايضا انتفاء كون احد غير بكر مثلا لمثل بكر لان فرض وجود مثل بكر
وتحققه فيه فرض تحقق مماثلة بكر لمثله فيجيء فيه مثل ما تقدم وبيانه انه لا يصح ان
يكون حينئذ كناية عن عدم مماثلة احد ما لبكر بالطريق الاولى انه لا يلزم من وجود مثل
لبكر ولو واحدا وجود مثل غير بكر لمثل بكر على فرض وجوده حتى يلزم من انتفاء اللازم
انتفاء الملزوم لكن يصح ان يكون كناية عن انتفاء مماثلة احد ما لبكر بالطريق الثانية
وستعلم وجهه ان شاء الله تعالى وهذا مما يرد اتحاد الطريقين ويؤيد الفرق بينهما
ويصح ان يكون كناية عن ذلك بطريق ثالثة وهي انه يلزم من عدم مماثلة احد غير بكر
لمثل بكر على فرض وجوده اي على فرض وجود المثل عدم مماثلة احد لبكر وهو ظاهر
وان قامت قرينة على انه لم يفرض وجوده كان مفاده حينئذ انتفاء كون احد ما بكرا او غيره
مثلا لمثل بكر وكان اخبارا بمعلوم فلا بد من غرض من الاغراض كالتعريض بالسامع
او الكناية عن انتفاء مماثلة احد ما لبكر نفسه بطريق انه يلزم من وجود مثل لبكر
ولو واحدا وجود مثل مثله ولو نفس بكر وقد انتفى مثل مثله اي مثل كان الذي
هو اللازم فيلزم حينئذ انتفاء مثله الذي هو الملزوم لانه يلزم من انتفاء اللازم انتفاء
الملزوم وايضا حينئذ نفي عدم مماثلة احد ما بكرا او غيره لمثل بكر لا يمكن بدون

Copyright © King Saud University